ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البوابة الحديدية.. اعتراف أميركي بالإخفاق في الميدان العسكري

أعلنت القيادة المركزية الأمريكية تشكيل فريق عمل باسم «البوابة الحديدية» لتشديد القيود على طرق نقل الأسلحة والتقنيات والسلع إلى إيران، في خطوة تعكس توجّه واشنطن إلى توسيع الضغوط الاقتصادية واللوجستية، وسط تحديات جغرافية وقانونية وسياسية تحدّ من قدرتها على فرض حصار شامل.

في ظل استمرار عجز الولايات المتحدة، بعد أشهر من الحصار البحري على إيران، عن تحقيق أهدافها المعلنة، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) تشكيل فريق عمل خاص يحمل اسم «البوابة الحديدية»، بهدف الحد من نقل الأسلحة المتطورة والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج والسلع الخاضعة للعقوبات إلى إيران عبر حدودها البرية وبحر قزوين. وتكشف هذه الخطوة عن مساعي واشنطن لتوسيع أدوات الضغط بعد أشهر من المواجهة، وعدم تحقيق أهدافها عبر الوسائل العسكرية.

ان فريق العمل الجديد سيضم نحو ٢٠ عسكرياً ومدنياً، وسيتمركز في مدينة تامبا بولاية فلوريدا، وفقاً لما أوردته وكالة رويترز. وزعم قائد القيادة المركزية الأمريكية، الأدميرال براد كوبر، أن هذه الخطوة ستحد من قدرة إيران على تمويل صناعاتها العسكرية وإعادة بنائها وتجديد مخزونها العسكري. كما ادعت سنتكوم أن الحصار البحري حال حتى الآن دون تصدير إيران نفطاً خاماً بقيمة تزيد على ٢٥ مليار دولار.

لكن تشكيل «البوابة الحديدية» لا يعكس، بقدر ما يعكس امتلاك واشنطن قدرة عملياتية جديدة لفرض حصار شامل على إيران، محاولة أمريكية لتوسيع أدوات الضغط بعد أشهر من المواجهة والإخفاق في تحقيق الأهداف المعلنة عبر الخيار العسكري. وتكشف دراسة الأبعاد الجغرافية والقانونية والجيوسياسية لهذه الخطة عن فجوة كبيرة بين الأهداف التي تعلنها واشنطن والقدرات الفعلية المتاحة لتنفيذها.

تغيير أدوات الضغط؛ من البحر إلى الحدود البرية

تتمثل النقطة الأولى اللافتة في تغيير النطاق الجغرافي للضغط الأمريكي. فبعد فرض القيود البحرية، تسعى واشنطن الآن إلى استهداف المسارات التجارية واللوجستية البديلة التي تستخدمها إيران. ويشير تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال في ٢٢ أكتوبر بشأن القيود الحدودية في العراق وباكستان وتأخر الشاحنات عند الحدود التركية، إلى أن هذا التوجه كان مطروحاً ضمن أدوات الضغط الأمريكية حتى قبل الإعلان الرسمي عن فريق العمل الجديد.

لكن توسيع نطاق الضغط لا يعني بالضرورة زيادة قدرة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها. فإيران لها حدود برية مع سبع دول، ويبلغ طول هذه الحدود، وفقاً للبيانات الجغرافية المنشورة في كتاب حقائق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، نحو ٥٨٩٤ كيلومتراً. كما تمتلك إيران ساحلاً يمتد لنحو ٧٤٠ كيلومتراً على بحر قزوين.

وبالتالي، فإن فرض رقابة فعالة على هذه المساحة الجغرافية الواسعة يتطلب تعاوناً مستمراً من الدول المجاورة، وإجراءات جمركية ورقابية، ومعلومات دقيقة، ومشاركة شبكة واسعة من المؤسسات الأمنية والاقتصادية؛ وهي أمور لا تخضع أي منها بشكل مباشر لسلطة القيادة المركزية الأمريكية.

بوابة مفتاحها بيد جيران إيران

يتمثل التحدي الثاني والأساسي أمام الخطة الأمريكية في اعتمادها على الإرادة السياسية للدول المجاورة. فواشنطن مضطرة إلى كسب تعاون دول مثل العراق وتركيا وباكستان وجمهورية أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان، من أجل الحد من حركة التجارة عبر المسارات البرية الإيرانية.

لكن هذه الدول ليست مجرد أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تمتلك كل منها حساباتها الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية المستقلة. وتمثل التجارة مع إيران أهمية اقتصادية، بل وأمنية، لبعض هذه الدول، كما أن الإغلاق الواسع للمعابر قد يلحق أضراراً بمصالحها التجارية أيضاً.

وتظهر تجربة القيود الأخيرة على الحدود العراقية والباكستانية أن حركة المعابر، حتى في ظل الضغوط الخارجية، تظل مرتبطة بالتطورات السياسية والمفاوضات الثنائية. ولذلك، لا يمكن الاستنتاج من تشكيل فريق عمل في فلوريدا أن الولايات المتحدة باتت قادرة على السيطرة على جميع المسارات البرية الإيرانية أو إغلاقها.

بحر قزوين؛ عقبة قانونية وجيوسياسية أمام واشنطن

يتمثل التحدي الثالث، وربما الأهم، أمام الخطة الجديدة في مسألة بحر قزوين. فعلى خلاف الخليج الفارسي وبحر عُمان، يعد بحر



قزوين مسطحاً مائياً مغلقاً تتشاطأه خمس دول هي إيران وروسيا وجمهورية أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان.

وتؤكد اتفاقية الوضع القانوني لبحر قزوين، التي وقعتها الدول الساحلية الخمس عام ٢٠١٨، في الفقرة السادسة من المادة الثالثة، حظر وجود القوات المسلحة للدول غير الساحلية في هذا البحر. كما تمنع الفقرة السابعة من المادة نفسها الدول الموقعة من إتاحة أراضيها لتنفيذ عمليات عسكرية ضد دولة ساحلية أخرى.

ويضع هذا الإطار القانوني قيوداً جدية على إمكانية الوجود العسكري الأمريكي المباشر في بحر قزوين. ولذلك، تستطيع واشنطن، وإن كان بإمكانها استخدام أدوات استخباراتية وعقابية ودبلوماسية للتأثير في التجارة بالمنطقة، فإن تحويل هذه الأدوات إلى حصار بحري فعلي يمثل مسألة مختلفة تماماً.

فريق عمل من ٢٠ شخصاً في مواجهة شبكة تجارية واسعة

تتعلق المسألة الرابعة بالهيكل العملياتي لفريق «البوابة الحديدية». فوفقاً لتقرير رويترز، يضم هذا التشكيل نحو ٢٠ عسكرياً ومدنياً، وسيتمركز في مدينة تامبا. وهذا يعني أننا لسنا أمام قوة عسكرية منتشرة على الحدود الإيرانية، أو وحدة عملياتية متخصصة في اعتراض الشحنات ومصادرتها، بل أمام آلية لتنسيق العمل بين المؤسسات الأمريكية المختلفة.

ويمكن لهذا الهيكل أن يسهم في رفع كلفة التجارة الإيرانية من خلال تبادل المعلومات، ورصد الشبكات التجارية، وفرض عقوبات محددة، والضغط على الشركات الوسيطة. لكن تحديد جميع مسارات نقل السلع ووقفها في بلد يمتلك هذه المساحة الجغرافية والاقتصاد المتنوع والحدود المتعددة، مهمة أكثر تعقيداً بكثير من إنشاء فريق إداري واستخباراتي.

من إخفاق الأهداف العسكرية إلى توسيع الضغط الاقتصادي

ينبغي تقييم «البوابة الحديدية» في إطار التطورات الأوسع للمواجهة الأمريكية مع إيران. فعندما تعجز الأدوات العسكرية عن تحقيق الأهداف السياسية المنشودة، يصبح توسيع الضغوط الاقتصادية والحد من مسارات الإمداد والتجارة أحد الخيارات البديلة.

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الإعلان عن تشكيل فريق العمل الجديد مؤشراً على محاولة واشنطن تعويض محدودية أدواتها العسكرية، ونقل جانب أكبر من المواجهة إلى المجالات الاقتصادية والتجارية واللوجستية.

ومع ذلك، تواجه «البوابة الحديدية» العقبة نفسها التي واجهت العديد من سياسات الضغط الأقصى الأمريكية، وهي الفجوة بين القدرة على ممارسة الضغط وإمكانية تحويله إلى نتائج سياسية واستراتيجية.

خطة بأهداف أكبر من قدراتها التنفيذية

في المحصلة، لا ينبغي الخلط بين تشكيل فريق «البوابة الحديدية» وفرض حصار بري وبحري شامل على إيران. فقد تتمكن هذه الخطة من فرض قيود على بعض الشحنات الحساسة والشركات الوسيطة ومسارات تجارية محددة، وزيادة كلفة المعاملات الإيرانية، لكنها تواجه عقبات جغرافية وقانونية واقتصادية وسياسية جدية تحول دون تحويلها إلى آلية للسيطرة على جميع الحدود الإيرانية.

ولكي تنجح الولايات المتحدة في هذه المهمة، يتعين عليها ليس فقط تحديد الشبكة الواسعة للمسارات التجارية الإيرانية، بل أيضاً الحصول على موافقة وتعاون مستمرين من الدول المجاورة، وهو أمر لا يوجد أي ضمان لتحققه.

ومن هنا، فإن الحديث عن محاصرة إيران بالكامل من خلال «البوابة الحديدية» لا ينسجم مع الحقائق الجغرافية والجيوسياسية للمنطقة. وحتى إذا تمكنت الخطة من تعطيل جزء من المبادلات التجارية الإيرانية، فإن ذلك لا يكفي بحد ذاته لفرض حصار شامل.

وعليه، فإن «البوابة الحديدية» ليست بقدر ما هي استراتيجية عملياتية لإغلاق جميع المنافذ أمام إيران، محاولة جديدة لتعويض محدودية أدوات الضغط العسكري والبحري الأمريكي؛ وهي محاولة ستظل الفجوة بين طموحات واشنطن وحقائق المنطقة أبرز العقبات أمام تنفيذها.

مهر

هل أنهت الحرب على إيران حقبة ترامب ونتنياهو؟

علي عبادي

هل انقلب السحر على الساحرَيْن ترامب ونتنياهو بارتداد حربهما على إيران سقوطًا متزامنًا تقريبًا في الانتخابات الأميركية و"الإسرائيلية"؟

ربما يبدو هذا السؤال مستعجلًا تداعيات نتائج الانتخابات "الإسرائيلية" ثم الأميركية، لكن المؤشرات تفيد بأن قطبَي الحرب أصبحا مقيدَيْن بهذه النتائج التي لم تكن لتظهر بهذا الوضوح لولا صمود الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الميدان العسكري والميدان الدبلوماسي وصولًا إلى اللحظة الحاضرة. فقد أدى تماسك الجبهة الإيرانية والرد الواسع على القواعد الأميركية في المنطقة إلى تراجع العدوان الأميركي- "الإسرائيلي"، وجاء إغلاق مضيق هرمز ليحدث صدمة للاقتصاد الأميركي أشد ربما من قطع الدول العربية النفط عن الغرب عام ١٩٧٣. ولم يتمكن ترامب ونتنياهو من انتزاع انتصار على إيران، بالرغم من تأكيدهما بصورة متكررة أن نظامها على وشك الانهيار، بل بدا أن حساباتهما الأولية كانت مبنية على افتراضات غير صحيحة تقول إن قطع رأس القيادة في إيران كفيل بجعل النظام يتداعى بصورة دراماتيكية، ثم تأكدَ لاحقًا أن إيران لديها خطة طويلة النفَس للصمود العسكري والسياسي، بل والصمود الاقتصادي بعدما تبين أن الحصار البحري الذي عوّلت وزارة الخزانة الأميركية عليه لدفع إيران الى الانهيار كان مجرد تخمين في غير محله.

يُعدّ صمود إيران في الحقول الثلاثة العسكرية والسياسية والاقتصادية في آنٍ معًا أمرًا يستحق وقفة مطولة. وقد نجحت الإدارة الايرانية للصراع في تحويل تهديد العدوان إلى فرصة لتمتين الجبهة الداخلية ودفع الخلافات الجزئية الى الهامش، بناء على أن ما يجري يستهدف الدولة ووحدة البلاد وليس فقط النظام السياسي. وتمكنت القيادة الايرانية من توفير تناسق بين الجهود العسكرية والعمل السياسي، إلى جانب الحفاظ على الجبهتين الاقتصادية والأمنية الداخلية في شكل أغلق الثغرات التي قد تتمكن عبرها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من اختراق إيران أو إضعافها وسلبها ما تحقق في الميدان العسكري.

تكيفت إيران بسرعة مع ظروف الحرب وحرصت على ترتيب أمورها، بدءًا من اختيار قائد جديد الى استنهاض رأي عام داخلي يقف في وجه العدوان. ثم اتخذت مبادرات هجومية بهدف دفع الطرف المعادي الى التراجع، ووضعت الطرف الاميركي تحديدًا في موقع الدفاع، حيث ظهر في الآونة الأخيرة أن المبادرة العسكرية الايرانية هي المسيطرة في مياه الخليج. وتحول مضيق هرمز



ميدانًا لاختبار إرادات الطرفين، ولم يتمكن الجانب الأميركي من فتح المضيق لا حربيًا ولا سلميًا. وظلت القيادة الإيرانية تدفع الوساطات المتعددة الى ما بعد الانتخابات الأميركية، بهدف التأثير على الوضع الداخلي الأميركي، بينما تم تهميش الدور التخريبي "الإسرائيلي" حيث لم يتمكن نتنياهو من إحداث فارق عسكري يمكن أن يستثمره في السياسة أو في بسط الهيمنة الإقليمية. وقيل بحق - كما ورد على لسان يوآف ليمور في صحيفة «يسرائيل هيوم» - إن الحرب على إيران كان يُفترض أن تؤدي الى إسقاط النظام في طهران، لكنها بدلًا من ذلك أسقطت الإدارة في واشنطن.

وقد نجحت إيران في عكس المسار المرسوم لها، من خلال نقل الأزمة الى الداخل الأميركي بدلًا من الداخل الإيراني، وتحوّل الحصار الأميركي لإيران الممتد منذ سنوات عديدة الى حصار للسياسة الأميركية والى أزمة اقتصادية في أميركا والغرب، وتحول التحالف الأميركي الوثيق مع «إسرائيل» الى عبء على الولايات المتحدة الأميركية، وصارت مراجعة العلاقات معها مطلبًا ليس فقط داخل قاعدة الحزب الديمقراطي، بل أيضًا داخل الحزب الجمهوري، وهذا ما أقر به نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس، ما دفع ترامب عشية الاقتراع الى الإعلان بصورة مفاجئة عن قرار بقطع التمويل السنوي عن «إسرائيل» والبالغ ٤ مليارات دولار، ولو أن هذا الإعلان كان مجرد وعد لامتصاص غضب الجمهور حيال مضي إدارة ترامب خلف أولويات «إسرائيل» وإنفاق أموال دافع الضرائب الأميركي على مشاريعها الحربية. وفي هذا السياق، لم يعد في مقدور نتنياهو بعد الآن التوجه الى الكونغرس الأميركي والحصول على جلسة تصفيق متواصلة لخطابه، على ضوء النظرة السلبية المتزايدة لدى الرأي العام الأميركي الى «إسرائيل» الى درجة أن بعض المرشحين للكونغرس امتنعوا - تحت ضغط ناخبيهم - عن زيارة «إسرائيل» أو قبول تبرعات من مجموعة الضغط الصهيونية «آيباك».

هذه بعض نتائج الحرب مع إيران. ومن دون شك، ساهمت الإبادة "الإسرائيلية" في قطاع غزة في تشكيل رأي عام أميركي مناهض للسياسات "الإسرائيلية"، وساهم التحريض "الإسرائيلي" المكشوف على مهاجمة إيران الى تكثيف تشكّل هذا الرأي الذي بات يؤثر في مختلف طبقات المجتمع الاميركي، من القادة السياسيين الى الصحافيين والمؤثرين الى عامة الناس، حيث اتضح أن «أميركا أولًا» أصبحت «إسرائيل أولًا»، وأن ترامب ينقاد بصورة منهجية لحروب نتنياهو، وأن هموم المواطن الأميركي ليست أولوية لدى إدارة ترامب الذي أقر قبل شهور بأنه غير مهتم بنتائج استطلاعات الرأي التي تفيد بتراجع التأييد الشعبي له بقدر اهتمامه بنزع قدرات إيران النووية.

ماذا عن تأثير هذه التطورات على مستقبل الحرب في المنطقة؟

على الرغم مما يشاع عن إمكان أن تدفع نتائج الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي الرئيس ترامب إلى استئناف الحرب مع إيران، بناء على أنه لم يعد لديه شيء يخسره، فإن هذا الخيار- وإن كان غير مستبعد - يمكن أن يكون مُكلفًا ويحمل نتائج أسوأ من تلك التي ظهرت حتى الآن نتيجة الجولة السابقة. وبات الجو الداخلي الأميركي بعد الانتخابات أكثر نضوجًا باتجاه المطالبة بوقف الحرب في أسرع وقت وقطع التمويل عنها، خاصة في ضوء اعتبار أن الحرب تستجيب لضغوط نتنياهو أكثر مما تعبّر عن مصالح الولايات المتحدة.

وفي حال لجأ ترامب إلى الخيار العسكري مجددًا، فقد يكون الهدف منه وضع خاتمة «مشرّفة» للحرب - من وجهة نظره - وليس بالضرورة تحقيق انتصار عسكري أو تحقيق الأهداف الكبرى التي رسمها في بداية الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك خياران آخران: الاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي على إيران، لكن ذلك لا يضمن تحقيق نتائج حاسمة، واستئناف المفاوضات مع إيران بهدف التوصل الى تسوية ما، لكن هذه التسوية تتطلب تنازلات هامة قد يصعب على إدارة ترامب تحمل دفع أثمانها. مع ذلك، فإن خيار التفاوض يبدو من جهة أخرى مُغريًا بعض الشيء، لأنه قد يعيد لترامب بعض بريقه السياسي المائل الى الأفول، خاصة أنه ماهر في تسويق أي خطة سلام على أنها انتصار لسياساته، وهو لا يزال يحنّ الى الحصول على جائزة نوبل للسلام على الرغم مما فعله بشن حرب على إيران ودعم حرب الإبادة في فلسطين. وقد يميل ترامب الى هذا الخيار أملًا في ملاقاة التغيرات الداخلية المزعجة وتلافيًا لمواجهة أكبر مع خصومه الذين يشحذون السكاكين لملاحقته في قضايا تمويل تمسّ ترامب وعائلته.

أما رئيس الوزراء "الإسرائيلي" نتنياهو فهو يواصل تشجيع ترامب على استئناف الحرب مع إيران، بوصفها طوق نجاة بعد تراجع ائتلافه الحكومي في الانتخابات الأخيرة. لكنه يحصد، بالإضافة إلى سخط الأميركيين من الحزبين على توريطه بلادهم في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، نقمة جمهور «إسرائيلي» ينظر اليه على أنه يخوض حروبًا أبدية ويقسّم المجتمع "الإسرائيلي"، بل وأصبح سببًا لتسمّم العلاقات مع الولايات المتحدة الحليف الأول للكيان "الإسرائيلي". ولذلك، يجد نتنياهو نفسه وسط أزمة قد تطيح بالآمال الكبرى التي عقدها على الحروب المتتالية التي شنها خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

وأيًا يكن الخيار الذي سيأخذه ترامب في المستقبل القريب قبل تولي الكونغرس بتركيبته الجديدة مهامه في ٣ كانون الثاني/ يناير المقبل، فإن هزيمة الجمهوريين في الانتخابات النصفية ستفرض نفسها على الحزب وعلى فريق ترامب، ما سيدفعه الى مراجعة سياساته بشكل أو آخر حيال الحرب مع إيران وربما حيال ساحات أخرى أيضًا، وقد ترغمه في النصف الثاني من ولايته على العودة لمراعاة الأولويات الداخلية في مواجهة الضغوط المتولدة من جمهور الحزبين الرئيسيين على الساحة الأميركية، الأمر الذي يشير إلى أن عهده شاخ مبكرًا إلى درجة أن بعضهم بدأ يتحدث عن نهاية «حقبة الترامبية». وهذا الرأي يحتاج إلى بعض الوقت لتبيّن مصاديقه على أرض الواقع.

بعد الانتخابات الأميركية الأخيرة كيف ستتابع إيران المواجهة؟

شارل أبي نادر

واضح أن نتائج الانتخابات النصفية الأخيرة في الولايات المتحدة الأميركية لم تكن مفاجئة في توجهها، حيث خسر الجمهوريون سلاح الكونغرس بمجلسيه، ولكن المفاجئ فيها كان مستوى الخسارة أولًا لجهة العدد، ولجهة الولايات التي خسر فيها الجمهوريون ثانيًا، وثالثًا وهو الأهم، لجهة فوز ممثلي الخط العربي والإسلامي الأميركي الرافض للحرب على إيران وحلفائها من ناحية، والرافض بقوة للإبادة «الإسرائيلية» في كثير من الدول العربية من ناحية أخرى.



بالنسبة لإيران، ربما لن يتغير الكثير بخصوص استعدادها لمواجهة اعتداء أميركي - «إسرائيلي»، بات ربما أقرب مما قبل الانتخابات، كونه سيكون فرصة ترامب ونتنياهو للهروب نحو الأمام، ولكن الذي سوف يتغير بالنسبة لإيران ربما سيكون الأكثر بعدًا وعمقًا من الناحية الاستراتيجية في موقعها وفي نفوذها وفي ثباتها، مقارنة مع كل الحروب التي شنت ضدها منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩.

فكيف يمكن تقييم الموقف والموقع الإيراني بعد نتائج الانتخابات الأميركية النصفية الأخيرة؟

أولًا: برهنت إيران وباعتراف ترامب شخصيًا وأغلب مساعديه، وخاصة نائبه دي فانس، أن موقفها وثباتها وعنادها، هي الأسباب المباشرة لهذه الخسارة المذلة للجمهوريين ولترامب شخصيًا.

ثانيًا، ومن الناحية العسكرية، برهنت إيران وعبر جيشها ووحداتها العسكرية الأساسية، وعلى رأسها الحرس الثوري الإيراني، أنها تملك، ورغم الخسائر غير البسيطة التي أصابتها، قدرات وإمكانيات دفاعية وهجومية بمستوى قادر على الانخراط في مواجهة واسعة في المكان وفي الزمان، ضد أقوى جيوش العالم والمنطقة، أي الجيش الأميركي وجيش العدو «الإسرائيلي»، خاصة أن الجيشين المذكورين استعملا في المواجهات المباشرة ضد الوحدات الإيرانية كل الإمكانيات العسكرية الأعلى مستوى التي يملكانها، وبالتالي تعتبر هذه الإمكانيات من الأقوى عالميًا، الأمر الذي يعطي الوحدات العسكرية الإيرانية رصيدًا مرتفعًا جدًا لناحية المستوى العسكري العالمي، ونتائج ذلك لن تقتصر فقط على مستوى الاشتباك الحالي ضدها، بل سوف تنسحب حكمًا على المواجهات والاشتباكات المرتقبة مستقبلًا، مع دول غربية أو مع دول إقليمية، فيما لو فكرت هذه الدول بالانخراط في أية مواجهة ضد إيران.

الأهم في الموضوع هنا ولناحية الموقف الإقليمي، أنه لن يكون هناك أي تفكير بعد اليوم، من قبل أية دولة إقليمية بخلق مواجهة أو اشتباك ضد إيران، وكأن الأخيرة اليوم فرضت لنفسها حصانة دولية وإقليمية، ستكون نتائجها أوسع من البعد العسكري طبعًا، لتمتد إلى البعد الاستراتيجي بما يحمله من أبعاد اقتصادية وسياسية وغيرها، وخاصة لناحية النفوذ الإيراني في المنطقة، والذي كان أحد أهم أسباب الحروب الأخيرة عليها.

ثالثًا، ولناحية موقف العدو «الإسرائيلي» من إيران بعد اليوم، وبالرغم من أن إمكانية تنفيذ عدوان أميركي - «إسرائيلي» عليها ما زالت قائمة وبقوة، ولكن حصانة إيران التي فرضتها، عبر قدراتها الدفاعية والهجومية في كل المواجهات الأخيرة ضدها خلال السنتين الأخيرتين، سوف تكون هاجسًا مؤرقًا لتل أبيب ولواشنطن، بتداعياتها العسكرية أولًا، وبتداعياتها السياسية ثانيًا، الأمر الذي أثبتته الانتخابات الأخيرة في أميركا وفي الكيان.

رابعًا وأخيرًا، لناحية مضيق هرمز، فما استطاعت إيران فرضه فعليًا في مضيق هرمز لناحية التحكم به وإدارة الاشتباك الحساس ضد الأميركيين عبره، أو لناحية ما فرضته من تأثير استراتيجي على الاقتصاد العالمي عبره أيضًا، يبقى أمرًا واضحًا وثابتًا بكل المقاييس، بمعزل عن ادعاءات ترامب الفارغة، والتي كانت تداعياتها الأكثر إيلامًا عليه في الانتخابات الأخيرة.